الأمم المتحدة

E/CN.6/2014/NGO/135

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
9 December 2013
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين، والتنمية، والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من الاتحاد النسائي الدولي للسلام العالمي، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يعمم وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

220114 210114 13-60106X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيان

إن أحد أكبر إنجازات الفترة منذ قمة الأمم المتحدة للألفية في عام ٢٠٠٠ وتوافق الآراء العالمي للالتزام بالأهداف الإنمائية للألفية تمثل في إشراك المرأة وحشدها نحو إعمال هذه الغايات. وشرحت المرأة احتياجاتها، مستخدمة إبداعها، وموهبتها ومثابرتها، عندما طُلب إليها، وأثبتت أن من الأهمية للعالم أن يستفيد بهذا المورد المهمل. ولكن كانت العملية مهمة أيضا لبناء قدرة الفتيات والنساء واحترام ذاتهن، حيث يُطلب إليهن الآن بصورة متزايدة المساهمة في بناء السلام والتنمية، مما أدى إلى ظهور موارد غير محدودة للدعوة والتعاون.

وفي أيار/مايو ٢٠١٣، عقد الاتحاد النسائي الدولي للسلام العالمي مؤتمره النسائي السابع عشر المعني بالسلام في الشرق الأوسط وكان موضوعه ”تمكين المرأة وتعزيز القيم العالمية لغرس ثقافة سلام“. وقد اتسمت المناقشات التي استمرت على مدى ثلاثة أيام بين ٨٠ قائدة وخبيرة من جميع أنحاء منطقة شمال أفريقيا في الشرق الأوسط بالجدية. وبدأت استاذة جامعية من المملكة العربية السعودية مناقشة بشأن آثار التطرف والإرهاب على الأفراد والأسر في جميع أنحاء المنطقة. وشرحت كيف تمكنت هي وزوجها من إعادة اتجاه ابنهما كما كان في لحظة صادقة في حياته عندما تعرض لخطر الانجذاب إلى التعصب في الجامعة، وأضافت قائلة إنه كانت هناك قصص كثيرة مثل قصتها.

وعند النظر إلى الطريقة التي تقدم بها وسائط الإعلام تقاريرها بشأن هذه القضايا، أو إلى الاحصاءات وحدها، من الصعب جدا فهم كيف يمكن أن تحدث تلك الأشياء. وإذا كان الفرد غير قادر على فهم لماذا وكيف، من المستحيل أن يأخذ احتياطاته. ويشعر الفرد بانعدام الحيلة ولا يستطيع التصرف. ولا يمكن منع الإرهاب بمرسوم حكومي أو بقرارات الأمم المتحدة وحدها. ومن خلال شهادة أم واحدة والمناقشات التي تعقبها، يمكن أن يفهم بسهولة كل واحد من الحاضرين كيف تحدث تلك الأشياء. فهذا لا يختلف كثيرا عن الطريقة التي يتعرض فيها الطفل لإغراء السرقة أو الغش، حيث يتمثل الفرق في أن العواقب تكون أكثر مأساوية ولا رجعة فيها في كثير من الأحيان.

وكما شرحته لنا، إذا كانت الأم متيقظة وإذا كان الوالدان متحدين وضالعين بنشاط، هناك لحظات في حياة الطفل عندما يمكن أن يلاحظ أحد الأبوين أن شيئا ما لا يسير على نحو جيد وقد يلحظ التغير في السلوك أو الاتجاه. وهناك دلالات معروفة، ويمكن التعرف عليها تستطيع الحكومات والأمم المتحدة مساعدة الآباء على التعرف عليها، وإذا تحددت مبكرا، من المحتمل جدا أن يستعيد الآباء ثقة طفلهم وإعادة الحالة إلى سابقها. ولكن إذا لم يكن الوالدان منتبهين، أو إذا كانا يتشاجران أو لا يهتمان، فإن هذه اللحظات

تفقد، وعندئذ قد تسوء الأمور جدا. وهناك حلول بسيطة، ولكن من الممكن أن تكون بعيدة الأثر جدا، تدعو الحاجة إلى أن تعرفها الأمم المتحدة والحكومات.

وكما يجري كل عام، فإن النتائج المتفق عليها لذلك المؤتمر أعادها المشتركون فيه إلى المجتمعات المحلية والحكومات في المنطقة لتشجيع عملهما والتركيز عليه. وقد صدر بلاغ بعد الاجتماع يلقي الضوء على المجالات الخمسة المثيرة للقلق. فقد وافق المؤتمر على أن هناك حاجة إلى:

(أ) خلق تضامن أكبر بين النساء من خلال إقامة الشبكات، وتبادل القصص الناجحة، وتعزيز النماذج التي تُحتذى من خلال الدعوة وبناء القدرات وباستخدام وسائط الإعلام الاجتماعية؛

(ب) إشراك الرجال والشباب في الأسر وفي المجتمعات المحلية لإنهاء ثقافة العنف؛

(ج) دعوة المرأة إلى المطالبة بمنصبها في المجالين الاجتماعي - الاقتصادي والسياسي وإشراكها مع الرجل في بناء السلام والتنمية؛

(د) دعوة الأمهات إلى إدراك إمكاناتهن الكاملة بوصفهن عناصر سلام؛ لحماية أسرهن، ومنع التعصب والأمراض الاجتماعية الأخرى، ونقل القيم لتمكين أطفالهن ليصبحوا مواطنين مسؤولين بالكامل ومساهمين في ثقافة سلام؛

(هـ) إشراك الشباب في الحملات التثقيفية بشأن حماية وتقدير فكرة ''التراث الثقافي''، مشددين على إدراج ثقافات أخرى غير ثقافتهم.

وتأتي قصة أخرى من مؤتمرنا الدولي السنوي، الذي عُقد في لندن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، وكان موضوعه ''إيجاد رؤية وطريق إلى الأمام لتحويل أنفسنا، وحماية أسرنا وبناء ثقافة سلام''. ويتمثل أحد عناصر هذا التجمع السنوي في تبادل التقارير من جميع المناطق، بما في ذلك التقارير من أكثر من ١٠٠ فرع وطني تشرح تطورات أنشطتها وبرامجها. وكل عام، من المثير والمفعم بالأمل رؤية الطرق التي تؤثر بها المرأة على مجتمعاتها المحلية، ولا سيما عندما تجد التمكين في سياق الخطتين العالميتين للتنمية والسلام. وتأتي إحدى القصص من الفلبين، وتشرح الآثار التي حققتها شابة جلبت معها إلى بلدتها النائية الأدوات والمعرفة التي اكتسبتها بالعمل كممثلة لمنظمة غير حكومية في نيويورك، مع التركيز بوجه خاص على الأهداف الإنمائية للألفية.

وهذه المرأة، بعد أن كسبت ثقة بعض المجتمع المدني المقيم وقادة الحكومة المحلية، تقوم بـ ''بيع'' رؤية للترفيه عن القرية بأكملها وفقا لما تعلمت أنه ممكن. وتقوم بتقديم

حوافز تثقيفية إبداعية في شكل منح دراسية وتتعاون مع النساء والشباب في استئصال ممارسات الفساد العامة مثل شراء الأصوات، وتشدد على ضرورة التعاون على نطاق القرى والحاجة الملحة له لتعزيز التكافل والازدهار المشترك. وتستخدم الاحتفال بأيام الأمم المتحدة لبناء المجتمع المحلي وتدريب الشباب والنساء على القيادة وفقا لخطة وضعوها معا لمستقبلهم. ووجدت مجموعة مؤتلفة فائزة في الرؤية والقيم الأساسية في بيان رسالة منظمتها، وحبها وتفانيها لشعبها، والاستراتيجيات، والأدوات والوسائل التي تعلمتها من الخبرة التي اكتسبتها من عمل الأمم المتحدة.

وقد وجدت النساء ومنظمات مجتمعهن المدني شيئا عمليا جدا ونبيلا جدا في الرؤية وخطط العمل التي قدمتها الأهداف الإنمائية للألفية. و لم يكن الأمر متعلقا فحسب بنساء تساعد نساء، بل بنساء يغيرن العالم، ويحدثن تلك التغييرات بعناصر فريدة في الإبنات، والأخوات، والزوجات والأمهات، المفتقدات غالبا في القيادة. وتمثلت قوة الأهداف في قدرتها على رفع المواطنين من وجودهم المحلي وربطهم بنموذج عالمي، وبالتالي، شعورا بامتلاك مؤسسة الأمم المتحدة وولايتها. ونجاح خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يتوقف قطعا على توسيع نطاق تلك المشاركة.

والقرارات التاريخية التي نتجت عن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) فتحت الطريق أمام التزامات أخرى تحدد كذلك وتشجع اشتراك المرأة في السياسة وصنع القرار. ومؤخرا، في تموز/يوليه ٢٠١٣، في جنيف، اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار ١٦/٢٠١٣ بشأن تعميم منظور جنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة. والتوصية العامة رقم ٣٠ التي اعتمدتها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة تهدف في المقام الأول إلى توفير إرشادات موثوقة للدول الأطراف بشأن التدابير التشريعية، والمتعلقة بالسياسة العامة وغيرها فيما يتعلق بدور المرأة في منع الصراع، وحالات الصراع وما بعد الصراع. ولكن يجب استمرار التفكير بجدية لربط هذه الالتزامات بأبعد القرى وبالفتيات والنساء اللائي ينتطرن نفس دعوة الاستيقاظ التي شوهدت في بعض خطط العمل الوطنية المتعلقة بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ولا يمكن أن يُقال كفى بشأن كيفية اشراك المرأة في التحديات الصعبة وحلها في أسرتها ومجتمعها المحلي، عادة بدون لقب أو مكافأة. وإننا نعطي تقديرا مدويا لمعاهد بحوث الأمم المتحدة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). وكلاهما يرتب البيانات منهجيا ويتقاسم إثبات ما تقوله تجاربنا المحلية. وما الذي

يشجع هؤلاء النساء أكثر من ذلك على صعيد القواعد الشعبية ويظل يشجعهن إذا كان باستطاعتهن فهم أن الحلول النابعة من بلدانهن معترف بها في الأمم المتحدة.

وكانت المادة ٢٩ من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان منارة أمل لإعمال تمكين المرأة والحقوق والكرامة للجميع. وكما توضح بحق، لا توجد واجبات فحسب على المجتمع المحلي، ولكن التنمية الكاملة لشخصية أي فرد ممكنة فحسب خلال استثمار الفرد في تحسين مجتمعه المحلي والعالم. وهذه خطوة بالغة الأهمية يمكن أن تتخذها الفتيات والنساء للنهوض من تحت العبء الثقيل الناتج عن الوقوع ضحية. وقد أُتيحت تلك الفرصة لعدد قليل من الفتيات والنساء طوال أجيال، وتوافر تلك الفرصة يُحدث حاليا إنفجارا في المشاركة المدنية الموهوبة والرائعة.

والخلاصة، تتمتع المرأة، الآن أكثر من أي وقت مضى، بإمكانية المطالبة بمكانها في النقلة النوعية، ولكن لن يحدث ذلك تلقائيا وقد لا يحدث إلى أقصى حد ممكن إذا لم تكن هناك خطة واضحة تشرك الالتزام على جميع الصُعد. وبصورة واضحة. لا يمكن أن تصل المرأة إلى الخطة الكبيرة لحل المشاكل والتنمية على الصعيد العالمي كضحية. وقد بذل الأمين العام الحالي جهودا كبيرة في منظومة الأمم المتحدة لتعزيز تمكن المرأة وإدرج المرأة بصورة منهجية في القيادة وصنع القرار، وهو ما يشجع عزيمة المرأة. ولكن هذا يحتاج إلى أن يجد طريقه إلى كل ركن في كل قرية، وتلك هي مسؤولية الدول والشركاء الذين يسلمون بأهمية اللحظة التاريخية التي نعيشها الآن.

وبالنظر إلى ما سبق، نقدم التوصيات التالية:

١ - ينبغي أن تكون المرأة واعية بحقوقها وقدراتها الفريدة لتلبية الاحتياجات المحلية والعالمية، مثل الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٢ - ينبغي أن تشترك المرأة في القرارات التي تؤثر على حياتها، وتتعلم القيادة من طفولتها، عندما تدرك بالفعل نموذج القيادة النسائية في أمها.

٣ - ينبغي أن تتعاون الأمم المتحدة، والحكومات، والمؤسسات، والمنظمات غير الحكومية ووسائط الإعلام مع الأسر لتثقيف المرأة بحقوقها وواجباتها.

٤ - ينبغي نشر أفضل الممارسات، ولا سيما تلك التي تتضمن التطبيقات الوطنية والمحلية لحلول محددة (على سبيل المثال، قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)) والأهداف المتفق عليها (على سبيل المثال الأهداف الإنمائية للألفية)، وذلك على نحو أفضل في جميع أرجاء المجتمع المدني.

٥ - لا يمكن تحقيق السلام والتنمية في المجتمع بدون الصفات النسائية في القيادة؛ ولذلك، ينبغي أن يدعم المجتمع المحلي المرأة لتعزيز تلك الصفات.

٦ - ينبغي أن يحتل تعليم حقوق الإنسان والسلام الأولوية كجزء من المناهج الدراسية العادية وتنسيقه مع التعليم غير النظامي في البيت، بوصفه أداة إرشادية للمواقف اللازمة للمواطنين العالميين المسؤولين وسلوكهم.

٧ - تتحمل المرأة مسؤولية تقييم الجزء الخاص بها من المسؤولية عن السياسات والحوكمة الفاشلين على جميع الصُعد، وأن تنهض من الضحية إلى القائدة.

٨ - تتأثر أدوار الجنسين بالتنشئة الاجتماعية، ومع ذلك يمكن على أفضل وجه أن تُكتشف القيم الفطرية القائمة لكرامة الأنثى والذكر من خلال نموذجي الوالدين المحتذى بهما؛ ولذلك، ينبغي إتاحة إمكانية الحصول على التدريب المناسب على مهارات الوالدية.

وبينما يجري وضع التوقعات لفترة ما بعد عام ٢٠١٥، ستؤدي المشاركة الاستراتيجية للمرأة إلى زيادة فرص نجاحنا أكثر من الضعف.